The impact of the electronic settlement system on bank liquidity: an applied study in a sample of Iraqi banks

Omar Jawad Khalaf
College of Administration and Economics - University of Baghdad
Omar.Jawad2202m@coadec.uobaghdad.edu.iq

Prof. Dr. Manahil Mustafa Abdel Hamid
College of Administration and Economics - University of Baghdad
Manahil.Mustafa@coadec.uobaghdad.edu.iq

Received: 19/9/2024 Accepted: 24/10/2024 Published: 30/9/2025

Abstract

Electronic settlement systems play a vital role in the modern economy, and are of great importance in the banking sector in particular and the economy in general. Electronic settlement systems facilitate conducting transactions quickly and easily, which saves time and effort, Previously, settlement systems in many countries, including Iraq, used traditional payment systems. The importance of the research lies in the close connection between electronic settlement systems and banking liquidity, which represents the main and important element in achieving monetary stability and then economic stability, Shedding light on a recent and vital topic that has a very important role in the banking sector, the impact of electronic settlement systems on the banking liquidity of a sample of Iraqi banks, namely the National Bank of Iraq, International Development for Investment, and Assyria International for Investment, The research is based on the hypothesis that electronic payment methods have a positive impact on the liquidity of the banks in the research sample. The most important conclusions are that there is a positive impact of electronic settlement systems on the banking liquidity of the banks studied, The most important recommendations are to work by banks operating in Iraq continuously to develop electronic settlement systems and keep pace with global developments to reach an efficient payments system that keeps pace with global developments to enable Iraqi banks to compete with banks at the regional and global levels.

Keywords: Electronic payment, Bank liquidity.

تأثير نظام التسوية الالكترونية في السيولة المصرفية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية

عمر جواد خلف
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد

أ.د. مناهل مصطفى عبد الحميد
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد

المستخلص

أن انظمة التسوية الإلكترونية تلعب دورًا حيويًا في الاقتصاد الحديث، وتتمتع بأهمية كبيرة في القطاع المصرفي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة، تسهل انظمة التسوية الإلكترونية إجراء المعاملات بسرعة ويسر، مما توفر الوقت والجهد، وسابقاً كانت انظمة التسوية في العديد من الدول بما في ذلك العراق تستخدم انظمة دفع تقليدية، تكمن أهمية البحث من خلال ارتباط انظمة التسوية الإلكترونية بصورة وثيقة مع السيولة المصرفية والتي تمثل العنصر الرئيسي والهام في تحقيق الاستقرار النقدي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي ، وتسليط الضوء على موضوع حديث وحيوي وله دور بالغ الاهمية في القطاع المصرفي، تأثير انظمة التسوية الالكترونية على السيولة المصرفية لعينة من المصارف العراقية وهي مصرف (الأهلي العراقي، التنمية الدولي للاستثمار، اشور الدولي للاستثمار)، و ينطلق البحث من فرضية مفادها أن لوسائل الدفع الالكترونية تأثيراً ايجابياً على سيولة المصارف عينة البحث، أن اهم الاستنتاجات هو وجود تأثيراً ايجابياً لانظمة التسوية الالكترونية على سيولة المصرفية للمصارف المبحوثة، واهم التوصيات هي العمل من قبل المصارف العاملة في العراق باستمرار على تطوير نظم التسوية الالكترونية ومواكبة المستجدات العالمية للوصول الى نظام مدفوعات كفوء يواكب التطورات العالمية لتمكين المصارف العراقية من منافسة المصارف على الصعيد الاقليمي والعالمي.

الكلمات المفتاحية: الدفع الالكتروني، السيولة المصرفية.

المقدمة: Introduction

تُعَد أنظمة التسوية الإلكترونية من العناصر الأساسية في النظام المالي الحديث، حيث تسهم بشكل كبير في تعزيز كفاءة العمليات المصرفية وتسهيل حركة السيولة،تعتمد هذه الأنظمة على تكنولوجيا المعلومات لنقل وتسجيل المعاملات المالية بشكل آمن وسريع، مما يقلل من الحاجة إلى العمليات اليدوية التقليدية ويعزز من شفافية العمليات المالية، وتتجلى أهمية السيولة المصرفية في قدرتها على تمكين المصارف من تلبية احتياجات الجمهور في الوقت المناسب، مما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي ويدعم النمو الاقتصادي، تتفاعل أنظمة التسوية الإلكترونية بشكل مباشر مع مستويات السيولة، حيث تتيح للمصارف تتبع وتقييم التدفقات النقدية بشكل فوري، مما يساعد على اتخاذ قرارات مالية أكثر دقة وفاعلية، مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في القطاع المصرفي، أصبحت أنظمة التسوية الإلكترونية ضرورة استراتيجية تساهم في تحسين أداء المصارف وتعزيز ثقة الجمهور بها.

المحور الأول: منهجية البحث

١-١ مشكلة البحث

تُعَد السيولة المصرفية من العوامل الأساسية لنجاح النظام المصرفي ، حيث تعزز ثقة الجمهور في المصارف، كما أن الاعتماد على نظام التسوية التقليدية (اليدوي) في السابق كان يواجه بعض التكاليف مثل (الوقت، والجهد)، الا ان انظمة التسوية الإلكترونية يمكن أن تسهم في التقليل من ذلك بفضل ما تقدمه من طرقًا سهلة وسريعة لتحويل الأموال وبالتالي يمكن أن تسهم هذه العوامل في زيادة السيولة المصرفية، (البنك المركزي العراقي: دائرة المدفوعات، ٢٠٢٤، بدون صفحة)، ومن هنا تنبثق مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

١- هل استجابت المصارف العاملة في العراق لانظمة التسوية الالكترونية ؟

٢- هل هناك دور لانظمة التسوية الالكترونية على السيولة المصرفية في العراق؟

١-٢ أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من خلال ارتباط التسوية الإلكترونية بصورة وثيقة مع السيولة المصرفية والتي تمثل العنصر الرئيسي والهام في تحقيق الاستقرار النقدي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي ، وتسليط الضوء على موضوع حديث وحيوي وله دور بالغ الاهمية في القطاع المصرفي ، بالإضافة الى العوائد المالية المتحققة في عدد التحويلات عن طريق انظمة المدفوعات فضلاً عن التقدم التكنولوجي، وسوف نسلط الضوء في بحثنا على عينة من المصارف العراقية وهي مصرف (الأهلي العراقي، التنمية الدولي للاستثمار، اشور الدولي للاستثمار) لتبيان أهمية انظمة التسوية الالكترونية وتأثيرها على سيولة المصارف المذكورة.

١-٣ أهداف البحث

يسعى البحث الى تسليط الضوء على:

١-انظمة التسوية الالكتروني والمزايا والمخاطر التي تواجهها.

٢-نبذة تعريفية عن المصارف العراقية عينة البحث.

٣-تأثير انظمة التسوية الالكتروني على السيولة المصرفية لعينة من المصارف العراقية وهي مصرف (، الأهلي العراقي، التنمية الدولي للاستثمار، اشور الدولي للاستثمار)، فضلاً عن الاستنتاجات وتقديم بعض التوصيات التي توصل لها البحث التي من شأنها زيادة كفاءة وفاعلية المصارف العاملة في العراق .

١-٤ فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن وجود تأثير ايجابي لانظمة التسوية الالكترونية على السيولة المصرفية، للمصارف عينة البحث.

الشكل (١) مخطط افتراضي.

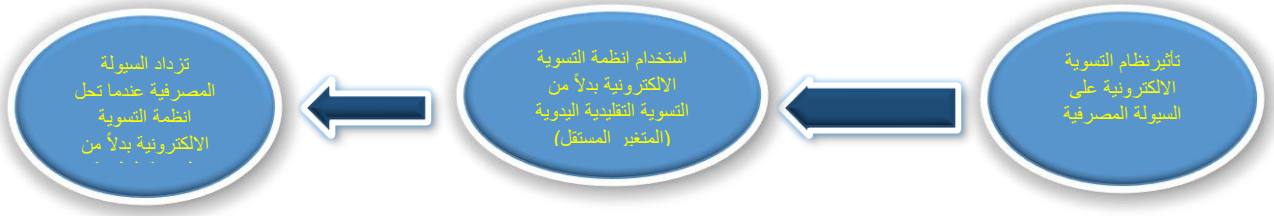

١-٥ منهج البحث

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في استخدام الاسلوب الوصفي والتحليلي في تحليل العلاقة بين المتغيرات للمصارف عينة البحث.

١-٦ أساليب جمع البيانات والمعلومات

إعتمد الباحثان في إعدادهما للبحث الحالي فيما يتعلق بتغطية الإطار المفاهيمي و النظري على استخدام ما أتيح لهما من مصادر عربية وأجنبية، أما فيما يخص الإطار العملي فقد استخدم البيانات المتوفرة لدى البنك المركزي العراقي.

١-٧ حدود البحث

تمثلت حدود البحث مكانياً بالمصارف عينة البحث، أما حدود البحث زمنياً فقد إمتدت للمدة من ٢٠١٧/١/١ ولغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١.

المحور الثاني: الإطار النظري للبحث

٢-١ مفهوم الدفع الالكتروني

نظام الدفع عبارة عن شبكة تشغيلية تحكمها القوانين والقواعد والمعايير التي تربط الحسابات المصرفية وتوفر وظيفة التبادل النقدي باستخدام الودائع المصرفية، وهو الأدوات والقواعد والإجراءات والمعايير والسائل التقنية الموضوعة لتحقيق نقل القيمة النقدية بين الأطراف التي تفي بالتزاماتها المتبادلة، وتحدد كفاءتها الفنية مدى كفاءة استخدام أموال المعاملات في الاقتصاد والمخاطر المرتبطة باستخدامها وما يجعله نظاماً هو ان يستخدم البدائل النقدية باستخدام النقود الالكترونية وغيرها من المعدات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملياته. (Richard & Joseph:، ٢٠١٥، ٥٦)، وإستناداً الى ما سبق فإن التعريف الشامل لوسائل الدفع الالكتروني يدل بأنها الطريقة الالكترونية لسداد اثمان البضائع التي حصل عليها عن طريق شبكة الانترنيت أو في مراكز التسوق , أي تبادل للأموال عن طريق الانترنيت بين التاجر والمشتري , أو تجارة نقود عن طريق قناة المراسلات الالكترونية (Khan& et al: ٢٠١٧، ٢٥٧).

٢-٢ أهمية الدفع الالكتروني

يعد نظام المدفوعات عضواً حيوياً في الاقتصاد العام كما شهدت العقود القليلة الماضية تغيرات كبيرة في تكنولوجيا الدفع، ولاسيما التحول من المدفوعات الورقية الى المدفوعات الالكترونية. (Grace& et al: ٢٠١٩، ٤)، وايضاً ساعد التطور الكبير في وسائل الاتصالات بواسطة شبكة الأنترنت، والتقنيات الحديثة في اطار الثورة الصناعية الرابعة، والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية على قدرة المؤسسات المالية من توسيع نطاق الوصول بخدماتها المالية الى الفئات غير المشمولة مالياً على مستوى الافراد أو المؤسسات، المتناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، مما ساعد على تخفيض تكلفة تقديم الخدمات المالية ورفع مستوى كفاءتها (Arab Monetary Fund, 2020:1),وأن سرعة إنجاز المعاملات بين الاطراف من دون الحاجة للمقابلة وجهاً لوجه ، وهذا ما أدى إلى إكتسابها أهمية كبيرة لأنها توفر الراحة في سير المعاملات، (Frank & Binaebi: ٢٠١٩، ٢).

٢-٣ أنماط التسوية الالكترونية

أنماط التسوية الإلكترونية هي طرق وأساليب تُستخدم في معالجة وتسوية المعاملات المالية عبر الوسائط الإلكترونية، تُعتبر هذه الأنماط جزءاً مهماً من النظام المالي الحديث، حيث تسهم في تسريع العمليات وتقليل الأخطاء وتوفير الوقت والجهد، سوف نتناول في بحثنا هذا بعض أنماط التسوية الإلكترونية البارزة:

٢-٣-١ نظام التسوية الاجمالية (Rael Time Gross Settlement):

ويعد نظام التسوية الاجمالية (RTGS)آلية يتم بواسطتها معالجة والتسوية النهائية لأوامر الدفع لمبالغ عالية القيمة بين المشتركين وبصورة مستمرة خلال يوم العمل، لأغراض التسوية عن طريق مشاركتهم بنظام الحفظ المركزي لإيداع السندات الحكومية (Kamel, Mahmoud: 11, 2023)،وعادةً ما يقوم البنك المركزي بتشغيل هذا النظام ويُعرف باسم (أنظمة الدفع ذات القيمة الكبيرة) لتحويل الأموال ذات الأهمية النظامية والمنخفضة الحجم وعالية القيمة بين المصارف والشركات الكبيرة، ونظام التسوية الاجمالية في الوقت الحقيقي (RTGS) يُستخدم لتسوية الأموال بين الحسابات على أساس كل معاملة في الوقت الحقيقي (Kaili، ١٣٩،٢٠٢١)، وأن لهذا النظام مجموعة من الاهداف وتتضمن: (Suleiman, 6, 2013)

أ- انهاء مخاطر التسوية اليدوية التي تنتج عن عمليات تسوية المبالغ عالية القيمة بالاضافة إلى ضمان التسوية النهائية الغير قابلة للنقض، وهذه ميزة جيدة عالية القيمة للزبون.

ب- زيادة السرعة وتقليل الوقت لتنفيذ هذه المدفوعات.

ت- ازالة مخاطر الائتمان والسيولة.

ث- زيادة القدرة على ادارة السيولة.

ج- يتمتع هذا النظام بمستوى عال من المرونة والكفاءة

ح- أن هذا النظام يتوافق مع المعايير الدولية.

٢-٣-٢ نظام الدفع بالتجزئة (Iraqi Retail payment System Infrastructure):

هو نوع من انواع انظمة الدفع للمدفوعات ذات القيمة المنخفضة والتي تتم في المقام الاول من الافراد والشركات وتتكون من مدفوعات أوامر البريد أو التسوق عبر الانترنت أو مدفوعات الرواتب وغيرها ويعالج هذا النظام عدد كبير من المدفوعات في يوم واحد. و يوفر نظام هذا النظام المتبادل الفرص للمصارف العراقية للوصول إلى الادوات الاكثر حداثة وتطوراً والذي سيسهم في تسهيل التعاملات بين الاشخاص من المواطنين والوافدين فضلاً عن تنشيط السوق للمدفوعات النقدية المحلية وتقليل التعامل بالنقد مما يساعد في خلق جو من التنافس بين المصارف العراقية لتقديم خدمات جديدة لجذب الزبائن إذ يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل جديدة، كذلك فإن وجود نظام دفع بالتجزئة رصين ومتين يعمل على وفق المعايير الدولية ستعطي ثقة كبيرة للمستثمرين(Central Bank of Iraq: 65, 2021).

وان هذا النظام يتميز بعدة خصائص وكالاتي : - (The World Bank:١٥November ،٢٠١٥).

١- ان الزبائن لا تتصل بصورة مباشرةً بمعاملتها مع السوق المالية وإن التسوية تكون غير مؤقتة.

٢- أن الزبائن أو الدافعين أو اصحاب الاعمال التجارية أو الوكالات الحكومية قد يكون ليس لديهم مؤسسات مالية وكذلك يجب أن يكونوا غير مشاركين مباشرةً بنظام المدفوعات الذي يعالج الدفع.

٢-٤ مزايا ومخاطر نظام الدفع الالكتروني

٢-٤-١ مزايا نظام الدفع الالكتروني:

أن المصارف الالكترونية التي تبنى على أساس التعامل الكترونياً بأنها الفكرة الأمثل التي تستطيع التعامل مع هذا النوع الجديد من التجارة الالكترونية الدولية لما لها من مميزات كبيرة:

أ- تلعب أنظمة الدفع الإلكتروني كبنية تحتية دورًا أساسيًا في تسهيل حركة الأموال عبر مختلف قطاعات الاقتصاد، إن غياب التقنيات الحديثة والبرمجيات المناسبة يمكن أن يعيق تدفق الأموال، مما يؤدي إلى شلل الأنشطة في الأسواق المالية ويؤدي إلى توقف حركة الأموال بين المصارف.. (Al-Hussaini, 2019: 23).

ب- ساهم الدفع الإلكتروني في إتمام المعاملات المالية ذات القيمة العالية والمنخفضة بسرعة وأمان وشفافية، وقد أسهم ذلك في تسهيل طرق الدفع والتحويل والسداد، مما يلبي احتياجات السوق الحالية والمستقبلية ويعزز الاستفادة من التقنية، من خلال زيادة الدقة والكفاءة في العمليات المصرفية المتنوعة، وفقًا لمؤسسة النقد (Muhammad and Abdulrahman, 2022: 165).

ت- أن أحد أنواع وسائل الدفع الالكتروني هي (النقود الالكترونية) وتتميز تلك الوسيلة بتحويل الأرصدة النقدية من حساب مصرفي الى حساب اخر لإنجاز المدفوعات أو تسديد الديون.

ث- وتتمتع تلك النقود بالسرعة الفائقة في تحويل الأموال وبتكلفة منخفضة جداً.

ج- وهي ايضاً تقلل من حجم الاعمال الإدارية المرتبطة بنقل الأموال بواسطة الشيكات وغيرها، (Al-Janabi, Arslan, 2009, 33).

٢-٤-٢ مخاطر الدفع الالكتروني:

بما ان انظمة المدفوعات الالكترونية لها العديد من المزايا كما ذكرناها سابقاً الا ان تواجه العديد من المخاطر وكما مبين ادناه:

أ- **مخاطر التشغيل:** تتولد مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي لنظم المدفوعات الالكترونية مما يجعلها عرضةً لعمليات الهاكرز وما قد يقومون به من بث الفايروسات وما الى ذلك مما قد سبب بإيقاف تلك البرمجيات الأساسية في إمكانية اتصال الزبائن بالمصرف الكترونياً، او بسبب عدم ملائمة تصميم النظم والبرمجيات التي يتعامل بها المصرف، وذلك بسبب عدم تحديثها اول بأول أو انجاز اعمال الصيانة، وكذلك نتيجة إساءة الاستخدام من قبل الزبائن، (Qababal: 2013, 30,).

ب- **مخاطر السمعة:** تحدث تلك المخاطر في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه المصرف الذي قد يمتد للتأثير على سمعة المصارف الأخرى نتيجة عدم قدرة المصرف على إدارة انظمته بكفاءة أو حدوث اختراق مؤثر لها، (Al-Junabihi, 43,44,2006)،وايضاً تنجم مخاطر السمعة نتيجة انخفاض ايرادات المصرف او قاعدة زبائنه نتيجة لترويج اشاعات سلبية عن المصرف وانشطته وهذه المخاطر هي نتيجة لفشل المصرف في ادارة احد او كل المخاطر السابقة الذكر ويجب على المصرف ادارة هذه المخاطر وكذلك المعرفة التامة بمكامن مخاطر السمعة والتقييد بالأنظمة (Arab Monetary Fund, 2010: 44).

ت- **المخاطر القانونية:** ان عملية اثبات الشخصية والتواقيع الالكترونية وأنظمة الدفع النقدي والمال الرقمي أو الالكتروني وسرية المعلومات وامن المعلومات من مخاطر اجرام التقنية العالية وخصوصية الزبون والمسؤولية عن الأخطاء والمخاطر وحجية المراسلات الالكترونية والتعاقدات المصرفية الالكترونية ومسائل الملكية الفكرية لبرمجيات وقواعد معلومات المصرف (Al-Haddad et al., 78, 2011).

ث- **المخاطر الاستراتيجية والتقنية:** أن المخاطر الاستراتيجية تحدث بسبب الخطأ الذي قد تقع فيه الادارة العليا نتيجة تبني استراتيجيات غير مناسبة لتقديم الخدمات المصرفية وتنفيذها، وذلك في ظل تزايد الطلب عليها من جهة واشتداد المنافسة المصرفية بشأنها من جهة أخرى(Abdullah: 60, 2015)،وايضاً تحدث بسبب قرارات العمل غير الملائمة وخطأ تطبيق تلك القرارات، او قصور او عدم الاستجابة للتغيرات الحاصلة في الصناعة المصرفية ويجب ان تتوافق الخدمة المصرفية الالكترونية مع استراتيجية المصرف الكلية، اما المخاطر التقنية هي المخاطر المتعلقة بتوقف العمل او تعطل النظام الناجم عن اعتماد اجهزة كمبيوتر والاجهزة الالكترونية بالإضافة الى انظمة الاتصال، وان مثل هذه المخاطر قد ترتبط ايضاً

بتوقف النظام واخطاء المعالجة واخطاء التشغيل وتعطل النظام وعدم ملائمة السعة وضعف المراقبة (Arab Monetary Fund: 2017, 44).

ج- **المخاطر الاخرى:** وايضاً من مخاطر الدفع الالكتروني هي مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية وهي المخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية، فمثلاً مخاطر الائتمان تحدث في نظام المدفوعات إذا لم يتحقق انجاز الحوالة المالية بين طرفيين من مشاركي نظام المدفوعات في وقت واحد نتيجة اخفاق الملزم بالدفع بالوفاء بكل او بجزء من التزاماته، (Arab Monetary Fund, 2017: 9).

٢-٥ مفهوم السيولة المصرفية:

أن السيولة بمعناها المطلق تعني النقدية (cash money)، اما السيولة بمعناها الفني فهي تعني قابلية الأصل على التحول الى النقد بسرعة وبدون خسائر، وان الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة، تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة وتعد السيولة بين النقد والأصول سهلة التحول الى نقد بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، أما معنى السيولة من الناحية الاقتصادية فتعني السيولة عناصر الثروة،(التي يمتلكها الافراد والمؤسسات)، والتي يعبر عنها بقيمة نقدية معينة، كالأراضي والعقارات والآلات والمعدات والاحجار الكريمة غيرها، ومدى سهولة تحويلها الى سلع وخدمات لإشباع حاجة الشخص الذي يمتلكها، (Daoud, Jadoua, 41, 2017)، والسيولة نعرفها على نطاق واسع بانها توافر النقد أو الموارد المعادلة، وهي شريان الحياة لكل كيان تجاري وسيادي، وتسمح السيولة بالوفاء بالالتزامات المتوقعة وغير المتوقعة عند الحاجة، لذلك حتى تتمكن شؤون العمل اليومية من الاستمرار دون انقطاع، وفي غياب الموارد النقدية الكافية قد تتعرض الأنشطة للخطر، (MACMILAN:١،٢٠١٤)، ويمكن أن تعرف السيولة المصرفية بانها مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتمويل الزيادة في جانب الموجودات من دون اللجوء الى تنقيد الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء الى مصادر ذات تكلفة عالية(Al-Rafi'i: 279, 2022).

٢-٦ اهمية السيولة المصرفية:

تعتمد المصارف التجارية اعتماداً كبيراً على مصادر الأموال قصيرة الاجل المتأتية عن طريق ودائع الجمهور، كما أن جزءاً كبيراً من هذه الايداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب، ومعنى ذلك أن المصارف التجارية قد تتعرض الى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على المصارف التجارية أن تحتفظ بمعدل للسيولة تتناسب مع اجمالي التزامات الديون قصيرة الاجل،(Al-Sayrafi: 23, 2014)،وتعد إدارة السيولة من الكفاءات الأساسية لجميع المؤسسات المالية، وتقوم المصارف عادةً في تحويل فترات الاستحقاق من خلال تمويل نفسها بالودائع والالتزامات الأخرى قصيرة الاجل، والاستثمار في الأصول ذات فترات استحقاق أطول مع الاستمرار في الوفاء بالالتزامات عن استحقاقها، (Venkat&BARID: ٧،٢٠١٦)، وخلال الازمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الامريكية في أواخر عام (٢٠٠٧)، ورغم أن مستويات رأس المال مرتفعة نسبياً، واجهت العديد من المصارف صعوبات لانها فشلت في إدارة السيولة بشكل صحيح، وسلطت هذه الاحداث الضوء على أهمية السيولة في أداء القطاع المصرفي، وحفزت المنظمين وصانعي السياسات على إيلاء اهتمام خاص للسيولة وإدارة مخاطرها في الصناعة المصرفية، وان نقص السيولة في أحد المصارف كان قادراً على إصابة النظام المالي بأكمله وزعزعة استقراره، (Chiaramonte: ٥،٢٠١٨).

٢-٧ نظريات ادارة السيولة:

اشارت الكثير من الدراسات والأبحاث في الفكر المالي الى وجود عدد من نظريات إدارة السيولة، وسوف نحدد اهم تلك النظريات لإدارة السيولة المصرفية وكما يلي:

١- نظرية القرض التجاري: أن هذه النظرية تُبنى على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً عن طريق التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة، أو لغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد اكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح، (Daoud, Jadoua: 45, 2017),لذلك ترى هذه النظرية ضرورة

توظيف موارد المصرف التجاري في استثمارات قصيره الاجل، ويحظر عليها الاستثمارات طويلة الاجل، طالما ان النسبة الاكبر من موارده قصيره الاجل والتي تتمثل بالودائع الجارية (Muslim, 2014:161-162).

٢- نظرية امكانية التحويل: إن هذه النظرية تقوم على أن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطيات الأولية بموجودات قابلة التحول إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال، وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية، أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسائر (Al-Husseini and Al-Douri, 2000, 100).

٣- نظرية الدخل المتوقع: تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، فأنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترض في المستقبل، وهذا يمكن للمصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الاجل إضافة الى منحه للقروض قصيرة الاجل، (Bo Abdali, Saeed: 105, 2014)، فاذا كان الدخل المتوقع بالنسبة لشركة أوالمقترض مرتفعاً وكافياً لسداد إقساطه فهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الاجل, فضلاً عن منحه للقروض قصيرة الاجل ما دامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة، ويكون العكس في حال ان الدخل المتوقع للشركة يشير الى احتمالات خسارة الشركة مستقبلاً، فأن المصرف سيفقد أمواله التي سيقدمها على شكل قروض او استثمارات، ومن ثم يعكف المصرف عن منح القرض، هذه النظرية فتحت المجال لمنح القروض المتوسطة والطويلة الاجل فضلاً عن الاستثمارات مختلفة الآجال (Saeed, 2018: 132).

٤- نظرية إدارة الخصوم: ان هذه النظرية تؤكد على قدرة المصارف التجارية على توفير السيولة من جانب الخصوم على عكس النظريات السابقة التي ركزت على جانب الأصول، وان المصارف على استحداث نوع جديد من الودائع (شهادات الايداع)، أن هذه الطريقة توفر للمصارف موارد مالية، وايضاً تعمل على زيادة ارباح المصارف، ومن ثم عملت المصارف على الاعتماد على الاموال المقترضة والتي سعت من خلالها تقليل مخاطر السيولة من خلال التركيز على تنويع مصادر التمويل الاقل تقلباً نسبياً (داود، جدوع، ٢٠١٧: ٤٧).

المحور الثالث: الإطار العملي للبحث

٣-١ لمحة تاريخية وتحليل وسائل الدفع الالكترونية والسيولة للمصارف عينة البحث

٣-١-١ نبذة مختصرة عن المصارف المبحوثة

أ- **المصرف الاهلي العراقي** :تأسس المصرف الاهلي العراقي بموجب اجازة التأسيس المرقمة (م ش/ ٥٨٠٢) في تأسس (1/2/1995)، برأس مال قدرة (٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينارعراقي ،هو مصرف إستثماري تأسس باسم (المصرف الاهلي للاستثمار والتمويل الزراعي) وبعد عامين من تاريخ تأسيسه اجاز البنك المركزي العراقي للمصارف الاستثمارية بتعديل عقود تأسيسها لتكون قادرة على ممارسة الصيرفة الشاملة لغرض تنفيذ الاهداف والممارسات اللازمة لتحقيق الصيرفة الشاملة وايضاً لمواجهة طلبات الزبائن للحصول على الائتمان، وبعدها أصدر البنك المركزي العراقي التعليمات بإلزام المصارف بالعمل على زيادة رأس المال ليصبح (٥٠) مليار دينار عراقي وبذلك قام المصرف بزيادة رأس المال لتصل إلى (٥٠) مليار دينار عراقي عام (٢٠١٠) ، وبعد هذه المدة أصدر البنك المركزي العراقي قراراً برفع رأس مال كافة المصارف العاملة في العراق من (١٠٠) مليار دينار عراقي إلى (٢٥٠) مليار دينار عراقي ، والتزاماً بتعليمات البنك المركزي فقد تم زيادة رأس المال المصرف إلى (٢٥٠) مليار دينار عام (٢٠١٣) ، وتم زيادة رأس المال عن طريق طرح (٩٨) مليار سهم للاكتتاب عام (٢٠١٤)، (المصرف الاهلي العراقي: ٢٠١٨، ١)

ب- **مصرف التنمية الدولي:** تأسس المصرف بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م.ش_١_٧٧٣٢٦) في (٢٠١١/١/١١) وبعد حصوله على إجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي وباشر بممارسة أعماله برأس مال وقدرة (١٠٠) مليار دينار عراقي ، تمت الموافقة عام (٢٠١١) على تعديل الإجازة بالإسم والنشاط الجديد الممنوحة للمصرف ليصبح إسم المصرف (مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل) بدلاً من (مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل الاسلامي)، وبعد هذه المدة

أخذ رأس مال المصرف يزداد إلى أن وصل عام (٢٠١٤) إلى (٢٥٠) مليار دينار عراقي ، إستناداً إلى تعليمات البنك المركزي العراقي، (مصرف التنمية الدولي للاستثمار: ٢٠١٧، ٧).

ت- **مصرف اشور الدولي للاستثمار**: تأسس المصرف بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م.ش_٢٥٨١٢) عام (٢٠٠٥) برأس مال اسمي قدرة (٢٥) مليار دينار عراقي، وتم زيادة رأس مال المصرف إذ وصل عام (٢٠٠٨) إلى (٥٠) مليار دينار عراقي ، واستمر في التزايد حتى وصل عام ٢٠١٢ إلى (١٥٠) مليار دينار عراقي ، وبعدها إرتفع رأس مال المصرف ليصل في عام ٢٠١٣ إلى (٢١٠) مليار دينار عراقي عن طريق طرح أسهم بقيمة (٤٥) مليار دينار عراقي , وبعد هذه المدة زاد ليصل رأس مال المصرف إلى (٢٥٠) مليار دينار عراقي , استناداً تعليمات التي أصدرها البنك المركزي العراقي وذلك عن طريق طرح اسهم جديدة بقيمة (٤٠) مليار دينار عراقي اكتتاب، (مصرف اشور الدولي: ٢٠١٣، ٥-٦).

٣-٢ تحليل وسائل الدفع الالكترونية للمصارف (الاهلي العراقي، التنمية الدولي لاستثمار، اشور الدولي للاستثمار) عينة البحث:

٣-٢-١ التحويلات بالدينار العراقي عبرنظام التسوية الاجمالية (Real-Time Gross Settlement) (RTGS)للمصارف عينة البحث:

نظام التسوية الإجمالية هو نظام يستخدم لتسوية المعاملات المالية بين المصارف أو المؤسسات المالية بشكل كامل وفوري، في هذا النظام يتم تسوية المعاملات بين الأطراف على أساس كل عملية على حدة وبأقصى سرعة،

المصرف الاهلي العراقي: يتبين من خلال بيانات الجدول (١) ان نظام التسوية الاجمالية (RTGS) للمصرف الاهلي العراقي حققت مساراً تصاعدياً خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٣)، لتسجل قيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي عام (٢٠١٧) المبلغ (١٩,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار، ويعود ذلك الى الاستقرار نسبياً في الوضع الامني ،لترتفع قيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي لعام (٢٠١٨) لتسجل المبلغ (٢٥,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار، ويعزى ذلك الى تزايد النشاط الاقتصادي، مما يشير الى نمو الاعمل والتجارة ، لتستمر بالارتفاع قيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي خلال السنوات الاخرى من المدة على التوالي باستثناء عام (٢٠٢٠) نلاحظ ثبات قيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي، ويعزى ذلك الى اجراءات الغلق التي حدثت اثر جائحة كورونا، لتحقق قيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي عبر نظام التسوية الاجمالية اقصاها عام (٢٠٢٣) لتسجل المبلغ (٩٩,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار، ويعود ذلك الى زيادة الانشطة المصرفية الخاصة بالمصرف بالإضافة الى زيادة عدد الزبائن.

جدول (١) مبالغ تحويلات المصارف عينة البحث عبر نظام التسوية الاجمالية الآنية مليار دينار:

السنة	تحويلات اجمالي القطاع المصرفي العراقي	الاهلي العراقي (١)	معدل التغير السنوي (٢)	الاهمية النسبية (٣)	التنمية الدولي (٤)	معدل التغير السنوي (٥)	الاهمية النسبية (٦)	اشور الدولي (٧)	معدل التغير السنوي (٨)	الاهمية النسبية (٩)
٢٠١٧	٨160,588,85	١٩,٠٠٠,٠٠٠	----	٪١١	٨,٤٠٠,٠٠٠	----	٪٥	١٩,٠٠٠,٠٠٠	----	٪١١
٢٠١٨	161,812,789	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٪٣١	٪١٥	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٪١٥٨	٪١٤	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٪٢٦	٪١٤
٢٠١٩	185,628,749	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٢٨	٪١٧	٢٩,٥٠٠,٠٠٠	٪٢٢	٪١٥	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٪٢٥	٪١٦
٢٠٢٠	198,002,415	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠	٪١٦	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٪١	٪١٥	٢٧,٠٠٠,٠٠٠	%-10	٪١٣
٢٠٢١	200,807,161	٥٤,٠٠٠,٠٠٠	٪٦٨	٪١٥	٣٩,٥٠٠,٠٠٠	٪٣١	٪١٩	٣٣,٠٠٠,٠٠٠	٪٢٢	٪١٦
٢٠٢٢	231,379,333	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٪٣٨	٪٣٢	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٪٥١	٪٢٥	٤٨,٠٠٠,٠٠٠	٪٤٥	٪٢٠
٢٠٢٣	276,529,208	٩٩,٠٠٠,٠٠٠	٪٣٢	٪٣٥	٦٨,٠٠٠,٠٠٠	٪١٣	٪٢٤	٤٤,٠٠٠,٠٠٠	٪٨	٪١٥
معدل النمو المركب	9.3%	٪٣١		الوسيط ٢٠	%41		الوسيط ١٦	٪١٥		الوسيط ١٥

المصادر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

1: (Central Bank of Iraq: Payments Department, 2024, without page).

2-Central Bank of Iraq/Department of Statistics and Research/Annual Statistical Bulletin for the period (2017-2023)

اما مصرف التنمية الدولي: يتبين من خلال بيانات الجدول (١) ان نظام التسوية الاجمالية (RTGS) لمصرف التنمية الدولي سجل مساراً تصاعدياً خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٣)، لتسجل قيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي عام (٢٠١٧) (٨,٥٠٠،٠٠٠) مليار دينار، هو ادنى مبلغ لقيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي، ويعود ذلك الى بداية الاستقرار الامني في العراق، لترتفع قيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي لعام (٢٠١٨) لتسجل (٢٤,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار، ويعزى ذلك الى اعادة افتتاح فروع المصارف في المناطق المحررة، لتستمر بالارتفاع قيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي خلال السنوات الاخرى من المدة على التوالي ، لتسجل قيمة مبالغ التحويلات بالدينار اعلى مستوى عبر نظام التسوية الاجمالية عام (٢٠٢٣) وسجلت المبلغ (٦٨,٠٠٠،٠٠٠) مليار دينار، ويعود ذلك الى زيادة حجم التجارة الدولية يمكن أن تؤدي إلى زيادة في التحويلات عبر نظام التسوية الاجمالية، حيث تحتاج الشركات إلى تسوية مدفوعات التجارة بانتظام.

اما مصرف اشور الدولي: يتبين من خلال بيانات الجدول (٣) ان قيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي عبر نظام التسوية الاجمالية (RTGS)سجلت ارتفاعاً للسنوات الاولى (٢٠١٩،٢٠١٨،٢٠١٧) على التوالي، محققةً المبالغ (١٩،٢٤،٣٠) مليار دينار عراقي، ويعزى ذلك الى التغييرات التي شهدها الاقتصاد المحلي نتيجة الاستقرار النسبي في الوضع الامني، بالاضافة الى زيادة الواردات الحكومية جراء ارتفاع اسعار النفط، الا ان هذا الارتفاع لم يستمر لتسجل انخفاضاً قيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي عام (٢٠٢٠) (٢٧،٠٠٠،٠٠٠) مليار دينار عراقي، نتيجة جائحة كورونا السابقة الذكر، لتعاود الارتفاع لتسجل قيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي خلال عامي (٢٠٢٢،٢٠٢١) على التوالي محققة المبلغين (٤٤,٠٠٠,٠٠٠،٣٣,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار ويعود ذلك الى ارتفاع اسعار النفط جراء الازمات الجيوسياسية على سبيل المثال (الحرب الاوكرانية الروسية)، لتعاود الانخفاض عام (٢٠٢٣) مسجلة المبلغ (٤٤,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار، ويعود ذلك الى التقلبات الحاصلة في سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاخرى سيما الدولار الامريكي.

مما سبق يتضح: أن نظام التسوية الإجمالية هو نظام يتم بواسطته تسوية المدفوعات بين المصارف بالوقت الفعلي، مما يعزز كفاءة النظام المصرفي، ويؤثر هذا النظام على السيولة المصرفية من خلال تحسين الكفاءة، حيث انه يساهم في تسريع عمليات الدفع، مما يقلل من الوقت المستغرق لتسوية المعاملات، يقلل من مخاطر عدم التسوية، مما يزيد من الثقة بين المصارف، و يسهل على المصارف الوصول إلى الأموال بسرعة، مما يزيد من سيولتها ويعزز قدرتها على تلبية احتياجات الجمهور.

٣-٢-٢ تحليل قيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي عبرنظام الدفع بالتجزئة (Integrated Retail Payment System Interface) (IRPSI) للمصارف (الاهلي العراقي، التنمية الدولي، اشور الدولي):

نظام الدفع بالتجزئة هو نظام يقوم بتسهيل المعاملات المالية الصغيرة والمتكررة بين الأفراد أو بين الأفراد والشركات عن طريق المصارف وتشمل هذه المعاملات عادةً عمليات الدفع مقابل سلع أو خدمات، مثل المشتريات اليومية، الفواتير، وتكاليف الخدمات.

المصرف الاهلي العراقي: يتضح من بيانات الجدول (٣-٢) ان نظام الدفع بالتجزئة (IRPSI) للمصرف الاهلي العراقي قد حقق مساراً تصاعدياً خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٣)، حيث بلغت قيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي عبر نظام الدفع بالتجزئة (IRPSI) عام (٢٠١٨) (١,٥٠٠) مليون دينار وهي ادنى نسبة لقيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي، ويعزى ذلك أن ذلك النظام بدء العمل به في العراق عام (٢٠١٧)،لترتفع قيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي عام (٢٠١٩) مسجلة المبلغ (٣.٠٠٠) مليون دينار، ويعود ذلك الى ارتفاع عدد البطاقات الالكترونية للمصرف الاهلي العراقي، حيث أن هذا النظام يهتم بتسوية المعاملات التي تتم بواسطة نقاط البيع ، مما يساهم في زيادة مبالغ التحويلات، ثم تلته السنوات الاخرى في تزايد مستمر على التوالي ، وقد حققت التحويلات بالدينار العراقي عبر نظام الدفع بالتجزئة اقصاها عام (٢٠٢٣) لتسجل المبلغ ، (٥٩٣,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار، ويعزى ذلك الى ارتفاع حجم انشطة المصرف، يؤدي إلى زيادة حجم التحويلات عبر نظام الدفع بالتجزئة.

جدول (٢) مبالغ تحويلات مصرف (الاهلي العراقي، لتنمية الدولي لاستثمار، اشور الدولي للاستثمار) عبر نظام الدفع بالتجزئة (IRPSI)، مليار دينار:

السنة	تحويلات اجمالي القطاع المصرفي العراقي	الاهلي العراقي (١)	معدل التغير السنوي (٢)	الاهمية النسبية (٣)	التنمية الدولي (٤)	معدل التغير السنوي (٥)	الاهمية النسبية (٦)	اشور الدولي (٧)	معدل التغير السنوي (٨)	الاهمية النسبية (٩)
٢٠١٧	2,124,225	----				----			----	
٢٠١٨	34,189,267	١,٥٠٠	----		٢١,٠٠٠,٠٠٠	----	٪٦١	١,٣٠٣	----	٪٠,٠٠٣
٢٠١٩	306,743,152	٣,٠٠٠	٪٠,٥	٪٩,٧	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%376	٪٣٢	٣,٠٠٠,٠٠٠	% 230	٪٠,٩٧
٢٠٢٠	1,449,226,871	١٤,٠٠٠	366%	٪٩,٦٦	٢٩٣,٠٠٠,٠٠٠	%193	٪٢٠	١٧,٠٠٠,٠٠٠	%466	٪١,١٧
٢٠٢١	3,903,071,030	٩١,٨٣٨,٠٠٠	٪٦٥٥,٨	٪٢,٣٥	٣١٤,٠٠٠,٠٠٠	%7	٪٨	٨٧,٠٠٠,٠٠٠	%411	٪٢,٢٢
٢٠٢٢	8,209,444,155	٥٣٨,٠٠٠,٠٠٠	٪٤٨٥	٪٦,٥٥	٤٨٧,٠٠٠,٠٠٠	%55	٪٥	١٥٥,٠٠٠,٠٠٠	%78	٪١,٨٨
٢٠٢٣	9,622,262,090	٥٩٣,٠٠٠,٠٠٠	٪١٠	٦,١٦	٤٣٩,٠٠٠,٠٠٠	%-9	٪٤	١٧٦,٠٠٠,٠٠٠	%13	٪١,٨٢
معدل النمو المركب	306%	1.210		الوسيط ٣٤,٤٢	%83		الوسيط ٢١,٦٦	%961		الوسيط ١,٣٤

المصادر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

1-: (Central Bank of Iraq: Payments Department, 2024, without page).

2-Central Bank of Iraq/Department of Statistics and Research/Annual Statistical Bulletin for the period (2017-2023)

مصرف التنمية الدولي: يتضح من بيانات الجدول (٢) ان نظام الدفع بالتجزئة ((IRPSIالمصرف التنمية الدولي قد حقق مساراً تصاعدياً في معظم السنوات خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٣)، حيث بلغت قيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي عبر نظام الدفع بالتجزئة ((IRPSIعام (٢٠١٨) (٢١,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار وهي ادنى نسبة لقيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي، ويعزى ذلك أن ذلك النظام بدء العمل به في العراق عام (٢٠١٧)،لترتفع قيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي عام (٢٠١٩) مسجلة المبلغ (١٠٠.٠٠٠.٠٠٠) مليار دينار، ويعود ذلك الى ما شهده الاقتصاد العراقي من زيادة في انفاق الأفراد أو الشركات ، مما يساهم في زيادة مبالغ التحويلات، ثم تلته السنوات الاخرى في تزايد مستمر على التوالي ، وقد حققت التحويلات بالدينار العراقي عبر نظام الدفع بالتجزئة اقصاها عام (٢٠٢٢) لتسجل المبلغ ، (٤٨٧,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار، ويعزى ذلك الى زيادة الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة حجم التحويلات عبر نظام الدفع بالتجزئة، نتيجة انهاء اجراءات الحظر الصحية ، لتسجل مبالغ التحويلات بالدينار العراقي انخفاضاً فقط عام (٢٠٢٣) بمبلغ قيمته (٤٣٩,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار عراقي، ان الأزمات الاقتصادية مثل الركود أو التضخم تؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد، مما يقلل من حجم المعاملات ، فضلاً عن ايضاً أن المصرف سجل معدلات تغير سنوية معظمها موجبة لقيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي عبر نظام الدفع بالتجزئة، ولكنها متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٣)

اما مصرف اشور الدولي: يتبين من بيانات الجدول (٢) ان قيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي عبر نظام الدفع بالتجزئة (IRPSI)اتخذ مساراً تصاعدياً خلال المدة (٢٠١٨_٢٠٢٣) ، لتسجل قيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي عام (٢٠١٨) مبلغ قيمته (١،٣٠٣) مليون دينار عراقي، وهي ادنى مبلغ سجلته قيمة مبالغ التحويلات خلال المدة، ويعزى ذلك الى بدء العمل بهذا النظام عام (٢٠١٧)، لترتفع قيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي عام (٢٠١٩) لتسجل مبلغ قيمته (٣,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار عراقي، ان ارتفاع مبالغ التحويلات قد يعكس زيادة في النشاط الاقتصادي والتجاري، حيث يكون هناك تدفق أكبر للأموال بين الأفراد والشركات ، ثم تلته السنوات الاخرى في تزايد مستمر على التوالي ، وقد حققت قيمة مبالغ التحويلات بالدينار العراقي عبر نظام الدفع بالتجزئة اقصاها عام (٢٠٢٣) لتسجل مبلغ قيمته (١٧٦,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار، ويعود ذلك الى تحسين الخدمات المصرفية

ونظام الدفع، مما يجعل الجمهور أكثر استعدادًا لاستخدام هذه الأنظمة، ناهيك عن دفع الرسوم في دوائر الدولة عن طريق البطاقات اصبح الزامياً.

مما سبق يتضح: أن نظام الدفع بالتجزئة يساهم في تعزيز السيولة المصرفية، يوفر نظام الدفع بالتجزئة وسيلة سهلة وسريعة لاتمام المعاملات، مما يشجع الجمهور على إجراء المزيد من العمليات المالية، وهذا بدوره يزيد من تدفق الأموال داخل النظام المصرفي، وعندما يصبح الدفع أسهل، يميل الجمهور إلى إنفاق المزيد، هذا الاستهلاك المتزايد ينعكس إيجاباً على السيولة المصرفية حيث تعود الأموال إلى المصارف، وايضاً يحفز الانتاج عن طريق عمل المضاعف والمعجل، ومع زيادة حجم المعاملات، تزداد أيضًا إيداعات الجمهور في المصارف، هذه الإيداعات تعزز من السيولة المتاحة للمصارف.

٣- تحليل السيولة للمصارف (الاهلي العراقي، التنمية الدولي، اشور الدولي) عينة البحث:

٣-٣-١ نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio – LCR) للمصارف عينة البحث:

ان نسبة تغطية السيولة هي مقياس من معايير بازل (٣) الذي يهدف إلى ضمان أن المؤسسات المالية تمتلك كمية كافية من الأصول السائلة العالية الجودة التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة لتلبية التزاماتها المالية القصيرة الأجل في أوقات الأزمات المالية، تم وضع هذه النسبة لتعزيز مرونة المصارف في مواجهة الضغوط المالية.

جدول (٣) نسبة تغطية السيولة (LCR) للمصارف عينة البحث:

السنة	نسبة تغطية السيولة الاجمالية	الاهلي العراقي (١)	معدل التغير السنوي (٢)	الاهمية النسبية (٣)	التنمية الدولي (٤)	معدل التغير السنوي (٥)	الاهمية النسبية (٦)	اشور الدولي (٧)	معدل التغير السنوي (٨)	الاهمية النسبية (٩)
٢٠١٧	905	١٢٢	----	٪١٣	١٦٣	----	٪١٨	٥٩١	----	٪٦٥
٢٠١٨	477	١٢٤	٪١	٪٢٥	١٦٩	٪٣	٪٣٥	٢٢٧	٪٦٠-	٪٤٧
٢٠١٩	219	١٧٤	٪٤٠	٪٧٩	١٥٩	-5%	٪٧٢	١٥٩	٪٢٠-	٪٧٢
٢٠٢٠	247	١١١	-30%	٪٤٤	١٩٤	٪٢٠	٪٧٨	٥٤٧	٪٢٤٤	٪٢٢٠
٢٠٢١	238	١٠٩	-1%	٪٤٥	١٦٢	-16%	٪٦٨	٨٠٦	٪٤٧	٪٣٣٠
٢٠٢٢	231	١٥٧	٪٤٠	٪٦٧	١٥٣	-5%	٪٦٦	٧٩٣	٪١-	٪٣٤٠
٢٠٢٣	131	١٥٢	% -30	٪١١٦	١٥٣	٪٠	٪١١٦	٩٢٢	٪١٦	٪٧٠٠
معدل النموالمركب	-20%	%3		الوسيط ٥٥,٥	%-1		الوسيط ٦٤,٧	%7		الوسيط ٢٥٣,٤

المصادر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

1- Central Bank of Iraq: Banking Supervision Department, 2024, without page).

2-Financial stability report of the Central Bank of Iraq for the period (2017-2023)

المصرف الاهلي العراقي: يتبين من خلال بيانات الجدول (٣) ان نسبة تغطية السيولة (LCR)للمصرف اتخذت مساراً تصاعدياً خلال السنوات الاولى على التوالي ،لتسجل عام (٢٠١٧) النسبة (١٢٢٪)، ليستمر الارتفاع حتى عام (٢٠١٩) لتسجل النسبة (١٧٤٪)، ويعزى ذلك ان ادارة المصرف قد تبنت استراتيجيات فعالة لادارة السيولة وتقليل المخاطر، الا أن هذا الارتفاع لم يتسمر لتنخفض نسبة تغطية السيولة للعامين (٢٠٢٠،٢٠٢١) على التوالي لتسجل النسبتين (١١١،١٠٩٪) ، حدثت أزمات اقتصادية عالمية ومحلية نتيجة جائحة كورونا ادت تلك الأزمات إلى سحب كبير للودائع من قبل الجمهور أو صعوبات في جذب المدخرات، مما اثر على السيولة ، الا انها لازالت أكثر من (١٠٠٪)، فهذا يعني أن المصرف لديه أكثر مما يكفي من السيولة لمواجهة التزاماته

القصيرة الأجل، لتعاود نسبة تغطية السيولة الارتفاع عام، (٢٠٢٢) كانت بنسبة (١٥٧٪)، ويعود ذلك الى ارتفاع نسبة الودائع من قبل الزبائن، لتعاود الانخفاض عام (٢٠٢٣) لتسجل النسبة (١٥٢٪).

اما مصرف التنمية الدولي: يتبين من خلال بيانات الجدول (٣) ان نسبة تغطية السيولة ((LCR سجلت مساراً متذبذباً خلال المدة، اذ سجلت نسبة تغطية السيولة ارتفاعاً خلال العامين (٢٠١٧،٢٠١٨) على التوالي لتسجل النسبتين (١٦٣،١٦٩٪)، ويعود ذلك الى زيادة احتياطيات المصرف من النقد والأصول السائلة، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة تغطية السيولة، الا أن هذا الارتفاع لم يتسمر لتسجل انخفاضاً عام (٢٠١٩) وبنسبة (١٥٩٪) ، لتعاود ((LCRالارتفاع للعام التالي (٢٠٢٠) لتسجل النسبة (١٩٤٪) وهي اعلى نسبة سجلتها خلال المدة، ويعود ذلك الى انخفاض النشاط الاقتصادي مما ادى الى انخفاض حجم الائتمان من قبل المصرف، فتزداد الاصول السائلة، ثم انخفضت نسبة تغطية السيولة خلال السنوات (٢٠٢١،٢٠٢٢،٢٠٢٣) على التوالي مسجلة النسب (١٦٢،١٥٣،١٥٣٪)، لكنها مازالت مرتفعة نسبياً، وسبب انخفاضها هو توسع نشاط المصرف بخصوص الائتمان والاستثمارات.

اما مصرف اشور الدولي: يتبين من بيانات الجدول (٣) ان نسبة تغطية السيولة ((LCRللمصرف اتخذت مساراً متذبذباً خلال المدة، اذ سجلت عام (٢٠١٧) النسبة (٥٩١٪) وهي تفوق اربعة اضعاف النسبة المقررة تقريباً استناداً الى توصيات بازل (٣) والبالغة (١٠٠٪)، ان نسبة تغطية السيولة المرتفعة جداً قد تدل على أن المصرف يتجنب المخاطر بشكل مفرط، مما قد يؤثر على العوائد المحتملة المصارف تحتاج إلى توازن بين السيولة والعائدات لتكون فعالة، الا أن هذا الارتفاع لم يتسمر فانخنفضت نسبة تغطية السيولة للعامين التاليين من المدة، لتسجل النسبة عام (٢٠١٩) (١٥٩٪) وهي ادنى نسبة سجلتها خلال المدة، ويعزى ذلك الى انخفاض نسبة الودائع لدى المصرف ، ونلاحظ ان ((LCRعاودت الارتفاع للعام التالي (٢٠٢٠) وبنسبة (٥٤٧٪)، لتستمر بالارتفاع الى ان سجلت ((LCRعلى نسبة عام (٢٠٢٣) وكانت بنسبة (٩٢٢٪) وهي تفوق تسعة اضعاف النسبة المقررة تقريباً، ويعود ذلك الى ان المصرف قد حقق أداءً مالياً ممتازاً مما ساعد على زيادة نسبة السيولة بشكل ملحوظ.

مما سبق يتضح :أن نسبة تغطية السيولة تعتبر أداة مهمة في تعزيز السيولة المصرفية، حيث انها تعكس نسبة تغطية السيولة قدرة المصارف على مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل، وزيادة هذه النسبة تعني أن المصارف تحتفظ بمزيد من الأصول السائلة، مما يزيد من ثقة المودعين والمستثمرين، وأن نسبة تغطية السيولة تساعد في تقليل المخاطر المرتبطة باضطرابات السوق، مما تساهم في استقرار النظام المالي ككل، ويعزز من ثقة الجمهور في النظام المصرفي، وأن وجود نسبة تغطية سيولة جيدة، فأن المصارف تتمتع بحرية أكبر في منح القروض، مما يسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة السيولة في النظام المصرفي.

٣-٣-٢ نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio-NSFR ،NSFR) للمصارف عينة البحث:

ان نسبة صافي التمويل المستقر هي نسبة يتم استخدامها لتقييم مدى استقرار التمويل في المصارف، وهو جزء من معايير بازل (٣) التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، تهدف هذه النسبة إلى تعزيز الاستقرار المالي للمصارف من خلال التأكد من أن المصارف تعتمد على مصادر تمويل مستقرة على المدى الطويل، وتساعد على تقليل المخاطر الناتجة عن الاعتماد المفرط على التمويل قصير الأجل الذي قد يكون غير متاح في أوقات الأزمات.

جدول (٤) نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) للمصارف عينة البحث:

السنة	نسبة صافي التمويل المستقر الاجمالية	الاهلي العراقي (١)	معدل التغيرالسنوي (٢)	الاهمية النسبية (٣)	التنمية الدولي (٤)	معدل التغير السنوي (٥)	الاهمية النسبية (٦)	اشور الدولي (٧)	معدل التغير السنوي (٨)	الاهمية النسبية (٩)
٢٠١٧	٢١٧	١٠٨	----	%49	١١٥	----	%52	١٨٩	----	%87
٢٠١٨	٢٣٣	٩٨	% -9	42%	١٣٧	%19	%58	٢٦٢	%38	%112
٢٠١٩	٢١٨	١٠٠	%2	%45	١٢٨	%-6	%58	١٢٨	%-51	%58

٢٠٢٠	٢٠٧	٩٤	% -6	%45	١٣٨	%7	%66	٥٨٤	%356	%282
٢٠٢١	٢٤٠	١٠٢	%8	%42.5	١٣٣	%-3	%55	٤٨٤	%-17	%201.6
٢٠٢٢	٢٠٧	١١٧	%14	%56	١١٤	%-14	%55	٢٧٥	%-43	%132.8
٢٠٢٣	١٤١	١٤٨	%26	%104.9	١٢٦	%10	%89	٢٨٩	%5	%204.9
معدل النمو المركب	%-6	%5		الوسيط 54.9	%1		الوسيط 61.8	%7		الوسيط 154

المصادر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

1-: Central Bank of Iraq: Banking Supervision Department, 2024, without page).

2-Financial stability report of the Central Bank of Iraq for the period (2017-2023).

المصرف الاهلي العراقي: يتبين من بيانات الجدول (٤) ان نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)للمصرف اتخذت مساراً متذبذباً خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٣)، اذ سجلت عام (٢٠١٧) النسبة (١٠٨٪)، لتنخفض عام (٢٠١٨) وبنسبة (٩٨٪)، ويعود ذلك الى انخفاض الودائع الطويلة الاجل، لتعاود الارتفاع عام (٢٠١٩) وبنسبة (١٠٠٪)، الا أن نسبة صافي التمويل المستقر عاودت الانخفاض للعام التالي (٢٠٢٠) وبنسبة (٩٤٪) وهي ادنى نسبة سجلتها خلال المدة ، ويعزى ذلك الى الأوضاع الاقتصادية الغير جيدة التي تؤدي الى الأزمات المالية وبدورها تؤثر على قدرة المصرف على جمع تمويل طويل الأجل وتؤدي إلى انخفاض هذه النسبة، لتعاود الارتفاع للاعوام الثلاثة الاخيرة من المدة على التوالي، واعلى مستوى سجلته النسبة خلال المدة عام (٢٠٢٣) وبنسبة (١٤٨٪)، ويعود ذلك الى تحسن الكفاءة التشغيلية والإدارية للمصرف التي تُعَد اهم عامل لإدارة الموارد بشكل أفضل، مما يساهم في رفع نسبة التمويل المستقر.

اما مصرف التنمية الدولي: يتبين من بيانات الجدول (٤) ان نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)للمصرف اتخذت مساراً متذبذباً خلال المدة، اذ سجلت ارتفاعاً لعامي (٢٠١٧،٢٠١٨) على التوالي وبنسبة (١٥١،١٣٧٪)، ويعزى ذلك الى تحسين استراتيجيات إدارة السيولة لتساعد المصرف على تحقيق توازن أفضل بين الأصول والخصوم، مما يعزز نسبة صافي التمويل المستقر، الا أن هذا الارتفاع لم يستمر لتنخفض النسبة عام (٢٠١٩) لتسجل (١٢٨٪) ، ولكن التراجع بنسبة طفيفة وقد يكون نتيجة الزيادة في تقديم الائتمان، لتعاود نسبة صافي التمويل المستقرالارتفاع عام (٢٠٢٠) وبنسبة (١٣٨٪) وهي اعلى نسبة سجلتها خلال المدة ، ويعود ذلك الى انخفاض الانشطة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا ، لتعاود نسبة صافي التمويل المستقر الانخفاض ، خلال العامين (٢٠٢٢،٢٠٢١) وبنسبة (١٣٣،١١٤٪)، لتعاود الارتفاع عام (٢٠٢٣) وتسجل النسبة (١٢٦٪)، ويعود ذلك الى تحسن مستوى الانشطة الاقتصادية.

اما مصرف اشور الدولي: يتبين من خلال بيانات الجدول (٤) ان نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) للمصرف حققت مساراً متذبذباً خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٣)، اذ سجلت ارتفاعاً خلال العامين (٢٠١٧،٢٠١٨) على التوالي وسجلت بنسبة (١٨٩،٢٦٢٪)، ويعزى ذلك الى تطبيق القواعد والإجراءات التي وضعتها اتفاقية بازل (٣)، مثل زيادة نسبة صافي التمويل المستقر إلى (١٠٠٪)، الا أن هذا الارتفاع لم يستمر لتنخفض النسبة عام (٢٠١٩) لتسجل (١٢٨٪)، لتعاود الارتفاع عام (٢٠٢٠) وبنسبة (٥٨٤٪) وهي اعلى نسبة سجلتها نسبة صافي التمويل المستقر خلال المدة ، ويعود ذلك الى انخفاض الانشطة الاقتصادية بسبب اجراءات الحظر، لتنخفض نسبة صافي التمويل المستقر الانخفاض للعامين (٢٠٢١،٢٠٢٢) على التوالي وبنسبة (٤٨٤،٢٧٥٪)، ويعزى ذلك الى زيادة الاصول ذات مدة استحقاق قصيرة، فإن هذا قد يقلل من نسبة صافي التمويل المستقر، حيث تحتاج هذه الأصول إلى تمويل قصير الأجل، لترتفع عام (٢٠٢٣) وتسجل (٢٨٩٪)، ويعود ذلك الى تقليل الاعتماد على المصادر القصيرة الأجل مثل الاقتراض الليلي أو التمويل قصير الأجل يمكن أن يؤدي إلى زيادة نسبة صافي التمويل المستقر، حيث يتم استخدام مصادر تمويل أكثر استقراراً.

مما سبق يتضح: أن نسبة صافي التمويل المستقر تلعب دورًا هامًا في تعزيز السيولة المصرفية من خلال قدرة المصارف على تمويل أصوله الثابتة من خلال مصادر تمويل مستقرة، حيث كلما زادت هذه النسبة، زادت قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المالية والاضطرابات في السوق، وانها تشجع المصارف بالاعتماد على مصادر تمويل طويلة الأجل، مما يعزز الاستقرار ويقلل من المخاطر المرتبطة بالتمويل القصير الأجل، ومع وجود نسبة صافي تمويل مستقر مرتفعة تُظهر أنها قادرة على إدارة السيولة بشكل فعال، مما يزيد من ثقة المودعين ويشجعهم على الاحتفاظ بأموالهم في المصارف، وتعزز نسبة صافي التمويل المستقر السيولة المصرفية من خلال تحسين الاستقرار المالي وزيادة ثقة الجمهور بالنظام المصرفي، مما يساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي بشكل عام.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

٤-١ الاستنتاجات:

١- تم اثبات فرضية البحث اذ أن هناك اثراً ايجابياً لانظمة التسوية الالكترونية على السيولة المصرفية للمصارف عينة البحث.

٢- تُعد انظمة التسوية الالكترونية عضواً حيوياً في النظام المصرفي، كما شهدت العقود القليلة الماضية تغيرات كبيرة في تكنولوجيا الدفع، ولاسيما التحول من المدفوعات الورقية الى المدفوعات الالكترونية.

٣- أن وسائل الدفع الالكترونية تقلل من حجم الاعمال الإدارية المرتبطة بنقل الأموال بواسطة الشيكات وغيرها، سيما انها تتميز بسرعة فائقة وتكلفة منخفضة.

٤- إن إستخدام انظمة التسوية الالكترونية سيؤدي إلى إرتفاع نسب السيولة المصرفية وتجاوزها النسب المحددة من البنك المركزي وهذا ما يؤدي بدوره إلى تشجيع المصارف إلى زيادة منح الائتمان.

٥- وجود دور هام لاستخدام انظمة التسوية الالكترونية في تحسين اداء عمل المصارف العاملة في العراق.

٦- يتم بواسطته نظام التسوية الإجمالية تسوية المدفوعات بين المصارف بالوقت الفعلي، مما يعزز كفاءة النظام المصرفي، ويؤثر هذا النظام على السيولة المصرفية من خلال تحسين الكفاءة.

٧- نظام الدفع بالتجزئة يساهم في تعزيز السيولة المصرفية، ويوفر وسيلة سهلة وسريعة لاتمام المعاملات، مما يشجع الجمهور على إجراء المزيد من العمليات المالية، وهذا بدوره يزيد من تدفق الأموال داخل النظام المصرفي.

٤-٢ التوصيات:

١- العمل من قبل المصارف العاملة بالعراق باستمرار على تطوير نظم الدفع والتسوية ومواكبة المستجدات العالمية للوصول الى نظام مدفوعات كفوء يواكب التطورات العالمية لتمكين المصارف العراقية من منافسة المصارف على الصعيد الاقليمي.

٢- قيام البنك المركزي العراقي بتحديث وتطوير انظمة ووسائل الدفع الالكتروني في العراق بصورة مستمرة للوصول الى نظام مدفوعات كفوء ليتماشى مع التطورات التكنلوجية والاقتصادية العالمية.

٣- يجب على المصارف العاملة بالعراق تشديد الرقابة على تعاملاتها الالكترونية التي تقوم بها عن طريق توفير نظام رقابي فعال للحد من الاضرار الناتجة عن تجاوزات مرتكبي الجرائم الالكترونية التي قد تلحق أضرار جسيمة في نظامها المصرفي.

٤- ضرورة عمل المصارف العاملة بالعراق على إشراك موظفيهم في دورات تدريبيه من أجل رفع كفاءة الموظفين في إستخدام أحدث أنظمة الدفع الالكترونية.

٥- توظيف انظمة التسوية الالكترونية بصورة خاصة للحد من ظاهرة غسيل الاموال.

٦- وجوب قيام المصارف العاملة بالعراق وخصوصا الاهلية استثمار السيولة التي توفرها انظمة الدفع الالكترونية برفع نسبة الائتمان وذلك بهدف تحقيق النمو الاقتصادي وتلبية المشاريع التنموية الكبيرة.

References

١- الجنابي، د.هيل عجمي جميل، أرسلان، رمزي ياسين يسع (النقود والمصارف والنظرية النقدية، ٢٠٠٩).

٢- الجنبيهي: منير محمد، ممدوح محمد، (النقود الالكترونية،) الإسكندرية، ٢٠٠٦.

٣- الجنبيهي، منير محمد، ممدوح محمد، (البنوك الالكترونية، الإسكندرية، ٢٠٠٥).

٤- الحداد:د.وسيم محمد، موسى: د.شقيري نوري، نور :د.محمود إبراهيم، الزرقان: د.صالح طاهر، (الخدمات المصرفية الالكترونية،٢٠١١، الأردن عمان).

٥- الحسيني، فلاح حسن عداي والدوري، مؤيد عبد الرحمن، (ادارة البنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الاولى ،٢٠٠٠.

٦- دواد: د. فضيلة سلمان، جدوع: م. مخلد حمزة، (تقييم الأداء المصرفي) (مفاهيم أساسية وممارسات تطبيقية، ٢٠١٧).

٧- سعيد، عبد السلام لفتة، (ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي)، مطبعة الكتاب، الطبعة الثالثة، بغداد، ٢٠١٨.

٨- الصيرفي: د. محمد عبد الفتاح، (أدارة البنوك، ٢٠١٤، عمان الأردن).

٩- قبال: د. أشرف السيد حامد: (المعاملات المصرفية والمدفوعات الالكترونية وأثرهما في ضوء السياسات النقدية والائتمانية للبنك المركزي)، مصر،٢٠١٣.

١٠-مسلم، مختار عبد الحكيم طلبه، (المختصر في النقود والبنوك وتفسير قيمة النقد)، كلية الحقوق – جامعة القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٤.

١١-صندوق النقد العربي، (٢٠١٧)،"سلامة وامن المعلومات المصرفية الالكترونية، ابوظبي.

١٢-بوعبدلي: احلام، سعيد: حمزة عمي مجلة لواحات للبحوث والدراسات، (دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة) المجلد (٧) العدد (٢) ٢٠١٤.

١٣-الرفيعي: افتخار محمد مماحي، (رماح للبحوث والدراسات): السياسة النقدية وأثرها في السيولة المصرفية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٨)، العدد (٦٥) ٢٠٢٢.

١٤-سليمان: بشرى طاب، البنك المركزي العراقي (أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق مكوناتها – دورها- إدارة مخاطرها)، ٢٠١٣

١٥-صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠، (الشمول المالي الرقمي).

١٦-صندوق النقد العربي، (٢٠١٠)،"اطر اساسية في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر"، ابوظبي.

١٧-صندوق النقد العربي، (٢٠١٧)،"سلامة وامن المعلومات المصرفية الالكترونية، ابوظبي.

١٨-كامل: يزن سعد، محمود: فائزة ابراهيم، المجلة العلمية الاكاديمية العراقية،٢٠٢٣، (فاعلية انظمة الدفع الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي) دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية، المجلد (٥) العدد (٤).

١٩-محمد، سالي كاظم علي وعبد الرحمن، فؤاد يوسف، ٢٠٢٢، أنظمة الدفع الالكترونية وتأثيرها في كفاءة الأداء المصرفي، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد (٢)، العدد (٧)، الصفحات)١٥٧-١٨٦).

٢٠-الحسيني، زهراء هادي معلة، ٢٠١٩، تفعيل القطاع المصرفي في ظل استخدام أنظمة الدفع الالكتروني في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٢١-عبدالله: محمد طاهر، (التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الاكترونية)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، الجمهورية العربية السورية، جامعة دمشق، ٢٠١٥.

٢٢-البنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي السنوي لسنة (٢٠٢١)، المديرية العامة للأحصاء والابحاث.

٢٣-البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات (٢٠٢٤).

٢٤-البنك المركزي العراقي، دائرة الرقابة على المصارف (٢٠٢٤).

٢٥-البنك المركزي العراقي/ دائرة الاحصاء والابحاث/ النشرة الاحصائية السنوية للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٣).

٢٦-تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٣).

٢٧-مصرف اشور الدولي (تقرير مجلس الادارة السنوي عن نشاط المصرف خلال السنة المنتهية) ٢٠١٣.

٢٨-المصرف الاهلي العراقي، (تقرير الادارة السنوي للمصرف لعام) ٢٠١٨.

٢٩-مصرف التنمية الدولي (الحسابات الختامية والقوائم المالية والكشوفات الملحقة والبيانات المالية) ٢٠١٧.

30- Gracc:B LI ،Mcandrews: James ،Zhu:wang ،2019, IMF Working Paper (Two-Sided Market R&D and Payments System Evolutio).

31- Bingilar Paymaster Frank and Bariweni Binaebi, Electronic Payment Systems Implementation and the Performance of Commercial Banks in Nigeria, EJBMR, European Journal of Business and Management Research, Vol. 4, No. 5, October 2019.
32- Chiaramonte: Laura،(Bank Liquidity and the Global Financial Crisis 2018).
33- Joseop: Okifok، Richard: Igbunu Jornal of Education and Paractice(EiectronicPayment System in Nigeria: its economic benefits and challenges: vol6/ No16/ 2015.
34- VENKAT: SHYAM ،BAIRD: STEOHEN) Liquidity Risk Management2016).
35- Burhan Ul Islam Khan and Others, A Compendious Study of Online Payment Systems, International Journal of Advanced Computer Science and Applications,Vol. 8, No. 5, 2017.
36- Eva Kaili،Dimitrios Psarrakis، (The Disintrermediation Economics، Impact of Biockchain on Markets and policies٢٠٢١) .
37- Financial Infrastructure Series Payment Systems Policy and Research, Retail Payments a Practical Guide for Measuring Retail Payment Costs Draft for Consultation, The World Bank, November 2015, P15.